مسار التصحيحات الهيكلية في الجزائر وانعكاساتها

الأستاذة/ بن سمينة عزيزة(*)

مقدمـــة:

عانى الاقتصاد الجزائري خلال عقد الثمانينات بالخصوص من تشوهات هيكلية عميقة، مردها يعود إلى الأزمة البترولية والتي إنخفض فيها سعر البرميل إلى ١٠ دولار، إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، ضف إلى ذلك إنخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى ٠,٦ ٪ وإنخفاض الاستثمار بنسبة ٤,٢٪، وارتفاع الفائدة العالمية والتي أصبحت تستنزف جزءاً كبيراً من إيرادات الصادرات الوطنية .

كل هذه الأمور وغيرها ساهمت في وصول الاقتصاد الوطني إلى نقطة حرجة استلزمت التوقف لتدارك الأمر بسرعة ومهما كان الأمر مكلفا، وهو ما كان بالفعل، حيث قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية ذاتية كان الهدف منها محاولة النهوض بالاقتصاد الوطني من جديد، وقد مرت هذه الإصلاحات بمرحلتين هما:

إعادة هيكلة المؤسسة الإقتصادية العمومية ثم استقلالية المؤسسة الاقتصادية العمومية، وبدأت التجسيد الفعلي نهاية ١٩٨٧ بصدور قانون ٨٧ ـ ١٩ المتعلق بإعادة تنظيم الأملاك الزراعية التابعة للدولة، وفي جانفي (يناير) ١٩٨٨ بصدور القوانين المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية، ثم تزايدت سرعة الإصلاحات بصدور النقد والقرض ٩٠ـ١٠ .

وقد كانت نتائج هذه الإصلاحات محدودة وما ساعد على ذلك تدهور الوضع السياسي والأمني، وهو ما استدعى لجوء الجزائر للأطراف الخارجية

(*) أستاذة مساعدة مكلفة بالدروس بجامعة محمد خيضر- بسكرة- الجزائر.

المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من أجل إعادة جدولة ديونها الخارجية .

وبعد مشوار كبير مع الإصلاحات الإقتصادية المدعومة من المؤسسات النقدية والمالية الدولية، نحاول في هذه البحث تسليط الضوء على برامج التصحيح الاقتصادي في الجزائر وما نجم عنها من آثار على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي من خلال أربع نقاط رئيسية هي :

أولا : خلفية عن الاقتصاد الوطني خلال الثمانينات.

ثانيا : تصميم سياسات التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر (المضمون ، الأهداف ...) .

ثالثا : الإنعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكييف والتعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري.

رابعا : محاولة تقييم الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

أولاً: خلفية عن الاقتصاد الوطني خلال الثمانينات.

عانى الاقتصاد الجزائري خلال عقد الثمانينات من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية و لعل أهم ما عرفته هذه الفترة هو ارتفاع أسعار البترول في بدايتها لكن سرعان ما تراجعت في بداية سنة ١٩٨٢ لتعرف انزلاقا شديدا عام ١٩٨٦ «ذلك أن الإيرادات انخفضت من ١٣ مليار دولار سنة ١٩٨٥ إلى ٧ مليار دولار سنة ١٩٨٦ وقد أقتصر رد الفعل الذي إثارته أزمة المدفوعات التي تزداد عمقا على فرض سياسة تقشف تقوم على تقليص الواردات مع ما يترتب عليه من نتائج وخيمة على سير الجهاز الإنتاجي وتغطية احتياجات السكان»[1].

كما عرفت هذه المرحلة أزمة في الصادرات خاصة في الفترة الممتدة ما بين ١٩٨١و١٩٨٨ إذ انخفضت الصادرات من ٦٢٨٣٧ مليون دج إلى ٤٩٨١٢ مليون دج وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول من جهة وإلى تدهور الدولار من جهة أخرى والجدول التالي يظهر تطور الميزان التجاري.

الجدول رقم ٠١ : تطور الميزان التجاري خلال الفترة ١٩٨٠/١٩٨٩ .

الوحدة : ١٠[٦]

السنوات / البيان	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
الواردات	٤٠٥١٩	٤٨٧٨٠	٤٩٣٨٤	٤٩٧٨٢	٥١٢٥٧	٤٩٤٩١	٤٣٣٩٤	٣٤١٥٣	٤٣٤٢٧	٧٠٠٧٢
الصادرات	٤٥٦٤٨	٦٢٨٣٧	٦٠٤٧٨	٦٠٧٢٢	٦٣٧٥٨	٦٤٥٦٤	٣٤٩٣٥	٤١٧٢٦	٤٥٤٢١	٧١٩٣٧
الرصيد	١٢١٢٩	١٤٠٥٧	١١٠٩٤	١٠٩٤٠	١٢٥٠١	١٥٠٧٣	٨٤٥٩-	٧٥٨٣	١٩٩٤	١٨٦٥
معدل التغطية(٪)	١٢٩,٩٣	١٢٨,٨١	١٢٢,٤٦	١٢١,٩٧	١٢٤,٣٨	١٣٠,٤٥	٨٠,٥٠	١٢٢,٢٠	١٠٤,٥٩	١٠٢,٦٦

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على إحصائيات :
Office national des statistiques restrospective 1970/1996 (Algerie, 1997).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن رصيد الميزان التجاري كان في حالة فائض مستمر وبمعدل تغطية بإستثناء سنة ١٩٨٦ و الذي شهد فيه عجزا و يعود الفائض المحقق على طول الفترة إلى حجم الاستثمارات من جهة وإلى ارتفاع أسعار البترول خاصة في الحرب العراقية الإيرانية من جهة أخرى، أما العجز المسجل في سنة ١٩٨٨ يعود إلى انخفاض أسعار البترول من ناحية وإلى انخفاض قيمة الدولار في الأسواق العالمية من ناحية ثانية.

أما فيما يخص الواردات فهي أيضا كانت مرتبطة بأسعار البترول خلال هذه الفترة كونها تتأثر اتجاه أسعار البترول نفسها إما بالزيادة أو بالنقصان، وهذا ما يفسر ارتباط الميزان التجاري بقطاع المحروقات بالإضافة إلى التبعية المطلقة للعالم

الخارجي سواء فيما يخص التبعية الغذائية أو التبعية الإنتاجية و الدليل على ذالك التزايد الكبير للواردات في هذه الفترة.

كما شهدت هذه الفترة ارتفاعا كبيرا في حجم المديونية لم يسبق له مثيل بسبب الصدمة البترولية في سنة ١٩٨٦ ، والجدول التالي يوضح تطور المديونية الخارجية للجزائرخلال الفترة أدناه :

الجدول رقم (٢): تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة ١٩٨٥/١٩٨٩.

الوحدة : ١٠[٩] دج

المؤشر / السنوات	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
إجمالي المديونية الخارجية	١٧,٣١	٢١,٧٢	٢٥,٨٥	٢٥,٨٣	٢٦,٨٥
خدمات المديونية الخارجية	٠٤,٧٩	٠١,١٢٨	٠٥,٢٧٥	٦,٥٤٥	٧,٠٠٥
معدل خدمة المديونية الصادرة من السلع والخدمات	٣٥,٨	٥٦,٧	٥٣,٨	٧٨,٤	٦٩,٥
معدل المديونية الى الناتج الداخلي الخام (p i b)	٢٩,٥	٣٣,٨	٣٨,٤	٤٣,٦	٤٨,٤

Source: banque d'algerie, 1993 .

يتضح من خلال الجدول السابق أن إجمالي المديونية الخارجية وصل إلى ٢٦,٨٥ مليار دولار أمريكي في سنة ١٩٨٩ ، بعدما كان ١٧ مليار دولار في سنة ١٩٨٣ ، وهو ما يظهر اللجوء المستمر للاستدانة الخارجية، حيث وصلت خدماتها إلى ٧٨,٤٪ ، وهذا ما يعني أن أكثر من ثلاث أرباع الصادرات موجهة لخدمة المديونية بالإضافة إلى حوالي ٤٨٪ من الناتج الداخلي موجهة إلى تسديد أعباء المديونية الخارجية، وما زاد من تفاقم المديونية انخفاض قيمة الصادرات وقيمة الدولار الأمريكي (معظم الإيرادات مرتبطة بقيمة الدولار) في حين أن اغلب النفقات تدفع بالعملات الأخرى.

كما أن هذه الظروف وغيرها والتي لم يتم ذكرها إنعكست على الاقتصاد الوطني بطريقة سلبية خاصة على معدلات نمو الناتج الداخلي الإجمالي خلال هذه الفترة وهو ما يبينه الجدول أدناه :

الجدول رقم ٠٣ : تطور الناتج الداخلي الإجمالي ١٩٨٥/١٩٨٩

السنوات	المتوسط السنوي ١٩٨٠ /١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
الناتج الداخلي الإجمالي ٪	+٤	-١,٢	-٢,١	-٢,٩	+٤,٦

Source : Benissad Hocine, algerie restructuration et reformes economiques , Algerie , o p u,1994, p210 .

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن معدلات النمو عرفت قيما سالبة خاصة خلال السنوات الثلاث ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ بعدما كانت خلال الفترة ١٩٨٠/١٩٨٥ في متوسط قدره ٠٤٪ ويعود ذلك إلى النموذج التنموي المنتهج الذي تميز بضعف التسيير الفعال وعدم استغلال الطاقات الإنتاجية حيث كانت في الأرجح لا تستغل إلا ٦٠٪ من القدرات الإنتاجية بالإضافة إلى انحصار عائدات الجزائر في قطاع واحد ألا وهو قطاع المحروقات والذي تتحكم فيه السوق الدولية.

كما أيضا عرف معدل البطالة ارتفاعا آنذاك ، ووصل إلى ١٨,١ ٪[٢] بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى ١٠٪ في سنة ١٩٨٩ بعدما كان في المخططين يتراوح ما بين ٧,٥٪ و ٨ ٪.

كل هذه الظروف و غيرها أدت إلى ضرورة إجراء إصلاحات كان الهدف منها محاولة الخروج من بؤرة الأزمة، وهذه الفكرة ظهرت بشكل جلي سنة ١٩٨٧ مباشرة بعد الهزة البترولية، ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها السلطات آنذاك يمكن تلخيصها فيما يلي:

❖ إعادة النظر في طرق التخطيط المركزي نحو لامركزية أكثر؛

❖القيام بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات وذلك تحت فلسفة كلما كانت المؤسسة صغيرة كلما كانت قابلة للتحكم ؛

❖ التطهير المالي للمؤسسات العضوية وتمكينها من هيكلة مالية تسمح لها بتعظيم مردودية وسائل الإنتاج ؛

❖ إعادة تنظيم التجارة الخارجية والعمل على تحريرها وتنويع الصادرات خارج المحروقات ؛

❖ إصلاح المنظومة البنكية والنقدية ؛

❖ إصلاح المنظومة التشريعية وإعادة النظر في الاستثمارات الخاصة من خلال قانون جديد للاستثمارات في سنة ١٩٨٨ يهدف إلى تشجيع الاستثمار الخاص ؛

❖ إصلاح نظام الأسعار ؛

❖ تدعيم الانفتاح نحو الخارج من خلال إنشاء مؤسسات مختلطة، أي بإشراك رأس المال الأجنبي في عملية التنمية ؛

❖ تدابير جديدة في المالية العامة خاصة على مستوى الإصلاحات الجبائية وتحسين إدارتها.

إلا أن هذه الإجراءات لم تحقق أهدافها المرجوة حتى وإن كانت هذه الأخيرة تدخل في الحقيقة في إطار سياسة تصحيح ضمنية غير معلنة تهدف إلى إعادة التوازنات الكلية وإدخال آليات الاقتصاد الحر بشكل محتشم .

ثانياً: تصميم سياسات التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر.

بالنظر إلى الظروف الصعبة والوضعية الخانقة التي مر بها الاقتصاد الوطني خلال عقد الثمانينات وعجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من ٨٠٪ من حصيلة الصادرات حيث وصلت إلى ٧ مليار دولار سنة

١٩٨٩ ، كان لزاما وأمرا حتميا اللجوء إلى المؤسسات المالية لطلب إعادة جدولة الديون الخارجية وبالتالي الرضوخ لمطالبها والتي من بينها تنفيذ برنامجي التكييف والتعديل الهيكلي .

١- مفهوم برامج التكييف والتعديل الهيكلي :

يمكن أن تعرف برامج التكييف والتعديل الهيكلي المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على أنها مجموعة من الإجراءات المتخذة أو المستعملة من قبل السلطة بغية إلغاء الإختلالات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية خاصة، وإنشاء العناصر المشكلة لاقتصاد السوق، وأن برنامج التكييف من اختصاص صندوق النقد الدولي، أما برنامج التعديل الهيكلي، فهو من اختصاص البنك العالمي، وعادة ما تكون الفترة المحددة لتطبيق البرنامجين تتراوح من سنة إلى سنتين، بالنسبة لبرنامج التكييف ومن ثلاث سنوات إلى أربع سنوات بالنسبة لبرنامج التعديل الهيكلي[٠٣].

٢- أهداف برامج التكييف والتعديل الهيكلي :

تنصب جهود التصحيح الاقتصادي بشكل عام على سبع أهداف تم تحديدها من قبل الحكومات التي انتهجت هذه السياسة بمعونة المؤسسات الدولية[٠٤]

- تصفية بعض وحدات القطاع العام التي لا تستطيع الدولة إدارتها بكفاءة لصالح القاعدة العريضة من السكان ؛
- تشجيع القطاع الخاص لكي يأخذ دورا إيجابيا، وتتزايد أهميته النسبية في الاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف الإنتاج والعمالة ؛
- محاولة التوزيع السليم للموارد من خلال آليات السوق الحر ؛
- التوسيع في قطاعات التصدير وتشجيع هذا القطاع لدخول المنافسة الدولية ؛

- الحد من هجرة رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار الأجنبي ؛
- خفض الدين الخارجي والتقليل من ضغوط خدمة الدين على الاقتصاد الوطني ؛
- تحسين أداء القطاع المالي والجهاز المصرفي .

٣- الأسس النظرية لبرنامج التصحيح الهيكلي:

يستند خبراء صندوق النقد الدولي في تشخيص وضعية البلدان المتخلفة واقتراح وصفة العلاج على مقاربتين أساسيتين: الأولى مستمدة من النظرية الكينزية، وتعرف بمقاربة أو أسلوب الإمتصاص . إذ تؤكد أن العجز أو الفائض في ميزان التجاري، ما هو إلا الفرق بين الدخل القومي والنفقات الكلية، وبالتالي فإن العجز الذي تعاني منه موازين مدفوعات البلدان المتخلفة ماهو إلا نتيجة لزيادة الامتصاص ،أي زيادة الطلب الكلي بما لا يتناسب وإمكانيات العرض، ومحصلة ذلك أن أزمة البلدان المتخلفة ماهي في الحقيقة إلا أزمة إفراط في الطلب الكلي.

أما المقاربة الثانية فتستمد بالأساس على النظرية النقدية التي ترجع كل عجز في المبادلات الخارجية إلى إفراط في الإصدار النقدي وترتكز هذه المقاربة على فرضيتين أساسيتين، الأولى وتعتبر أن العرض النقدي معطى خارجي، أي مرتبط بالسلطات النقدية، في حين أن الفرضية الثانية تعتبر أن الطلب على النقود ثابت، فالنقود لا ترتبط سوى بحجم المعاملات وبالتالي يتناسب الطلب وجزء من الدخل الإسمي للأعوان الذين يرغبون الإحتفاظ به في شكل أرصدة نقدية.

وبناءً عليه فإن كل توسع في السيولة النقدية التي يرغب المتعاملون الإحتفاظ بها في شكل أصول سائلة ستوجه لشراء سلع أجنبية أو تستثمر في الخارج، بسبب السياسات التوسعية التي تبنتها حكومات البلدان المتخلفة.

إذا كانت تلك هي الأسس النظرية التي يرتكز عليها خبراء صندوق النقد الدولي، فما هي إذا الإجراءات أو التدابير العملية (السياسات) المنبثقة عنها؟[٠٥]

٤- التجربة الجزائرية في التكييف والتعديل الهيكلي:

نتيجة لتراجع أسعار النفط وإرتفاع أعباء خدمة الديون الخارجية، واجه الاقتصاد الوطني صعوبات إقتصادية حادة، خاصة خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٨٦ / ١٩٨٨ وبالتالي فقد كان الإختلال المالي الداخلي والخارجي كبيرا، والإنتاج يتناقص والتضخم يتزايد، ولم تكن هذه العيوب دورية، بل هي ناتجة عن تشوهات هيكلية عميقة.

وقد قامت السلطات المعنية آنذاك بإتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات التصحيحية في المجالات المالية والنقدية ومجالات الأسعار والأجور، وإصلاح المؤسسات العمومية سعيا منها لاستعادة التوازن الإقتصادي وترشيد تخصيص الموارد نحو القطاعات المنتجة، وزيادة اعتماد الإقتصاد تدريجيا على قوى السوق.

وقد كانت نتائج هذه الإصلاحات الذاتية محدودة، وما ساعد على تكريس ذالك، تدهور الوضع السياسي والأمني، وهذا ما جعل لجوء الجزائر إلى المؤسسات المالية أمرا حتميا، وللإشارة فإن الجزائر انضمت إلى صندوق النقد الدولي سنة ١٩٦٣، وهي عضو في مجلس المحافظين وبلجنة الأربع والعشرين والتي تعد بمثابة نقابة داخل الصندوق .وقد استخدمت في العديد من المرات حقوق السحب الخاصة، وفي سنة ١٩٨٨ استخدمت القسط الإحتياطي بالصندوق نتيجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها آنذاك، وسنحاول فيما يلي استعراض أهم الإتفاقيات التي أبرمت بين الجزائر والمؤسسات المالية ممثلة في الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي .

أ - إتفاق الإستعداد الإئتماني في ٣٠ ماي ١٩٨٩ :

في مارس ١٩٨٩ قام وزير المالية الجزائري بإرسال خطاب النوايا إلى المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي ، وقد تعهدت فيه حكومة الجزائر آنذاك بالانخراط في اقتصاد السوق وقد أكدت على «المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن من إتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذالك سياسة سعر الصرف».

كما أكدت رسالة الحكومة بأن العنصر الأساسي في الإصلاح الإقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص، وقد تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكييف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ٣٠ ماي (مايو) ١٩٨٩ ، والاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة، وعلى ذلك كانت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد سعر الفائدة وأسعار الصرف، وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها، كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية [٠٦] .

وتمكنت الجزائر من خلال تطبيق هذا الاتفاق من الاستفادة من سحب غير مشروط من حصتها والمقدرة ب ٦٢٣ مليون وحدة سحب خاصة (وحدة سحب خاصة تساوي ١,٤٥٦٢٣٤ دولار) ، كما استفادة الجزائر من قرض قيمته ٨٨٦ مليون دولار مقسم إلى[٠٧] :

- ١٥٥,٧ مليون وحدة سحب خاصة في إطار برنامج التثبيت ؛
- ٣١٥ مليون وحدة سحب خاصة في إطار تسهيل التمويل التعويضي (انخفاض أسعار البترول وأرتفاع أسعار الحبوب).

وتنفيذا للاتفاق، عمدت الجزائر إلى إصدار القانون ٨٩ ـ ١٢ المتعلق بالأسعار الذي نص على تحرير الأسعار، كما تم إصدار القانون٩٠ ـ ١٠ المتعلق بالنقد والقرض كما عمدت الحكومة الجزائرية إلى التطهير المالى للمؤسسات العمومية، وأصدرت بهذا الخصوص المرسوم التنفيذي ٢٧ـ٩١ المؤرخ في ١٦مارس ١٩٩١، والمحدد لشروط شراء الخزينة العمومية للديون المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية على المؤسسات العمومية الاقتصادية، ثم قامت بتوقيع عقود نجاعة مع المؤسسات المطهرة ماليا، والتي كان الهدف منها إلتزام المؤسسات العمومية بتحسين الآداءات وتحقيق مردودية في الجوانب المالية والإنتاجية.

وتم تخفيض العملة الوطنية خلال ثلاثة أشهر بين نهاية ١٩٩٠ وفي مارس ١٩٩١ بـ٧٠٪ من قيمتها من بينها ٥٢٪ غير معلنة رسميا من طرف السلطات الجزائرية حيث انتقل سعر صرف الدولار من ١٠،٤٧٦د ج إلى ١٧،٨ د ج بالإضافة إلى تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة ، حيث عرف أدنى مستوى سنة ١٩٩١، وهو أدنى مستوى منذ سنة ١٩٧٣ ، إذ بلغ ٧٢٥ مليون دولار أمريكي .

ب- اتفاق ٠٣ جوان ١٩٩١ :

نظرا لعدم تحسن الوضعية الاقتصادية من خلال تطبيق الإتفاق السابق (إتفاق برنامج التثبيت)، وازدياد وضعية المؤسسات الإقتصادية سوءا ، حيث بلغت خدمة المديونية سنة ١٩٩١ مستوى خطير جدا (٧٣،٩٪) من مجموع المداخيل ، كما عرف الناتج الوطني الخام نموا سلبيا مقداره ٠،١٪، مما حتم على الحكومة الجزائرية الرجوع إلى خدمات صندوق النقد الدولي من جديد، حيث تم التوقيع على الإتفاق الثاني بتاريخ ٣ جوان ١٩٩١ ويمتد مداه الزمني إلى مارس ١٩٩٢ وحيث يقدم بموجبه صندوق النقد الدولي قرضا قيمته ٣٠٠ وحدة سحب خاصة، وهو ما يعادل ٤٠٠ مليون دولار أمريكي تقريبا، ويتم استهلاك هذا

القرض على أربع دفعات كل دفعة بـ ١٠٠مليون دولار أمريكي. كما أبرمت الحكومة الجزائرية في نفس الوقت إتفاقا مع البنك العالمي تتحصل بموجبه على قرض تصحيح قيمته ٣٥٠مليون دولار، وتخصص للتطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

وطبقا للرسالة البينة المؤرخة في ٢٧ أفريل ١٩٩١ يهدف هذا الإتفاق إلى [٠٨]:

- تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ؛
- تحرير التجارة الخارجية ؛
- تحرير الأسعار ؛
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة ؛
- خوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية اقتصادية مقبولة ؛
- تخفيض قيمة العملة الوطنية (٢٢,٤٪ خلال شهر أكتوبر ١٩٩١).

كما نشير في هذا الصدد أن قسط الدين المستحق تحريره خلال شهر مارس ١٩٩٢ تم تجميده لعدم احترام الحكومة الجزائرية آنذاك لمحتويات الاتفاقية.

ج - إتفاق أفريل ١٩٩٤ (stand py) :

شهدت الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٢/ ١٩٩٣ أوضاعا اقتصادية جدّ متدهورة ومازاد في تأزم الوضع الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط حيث أنخفض سعر البرميل من ٢٠ دولار سنة ١٩٩٢ إلى ١٤,١٩دولار في ديسمبر ١٩٩٣ ، وبالتالي فقد بدأ ظاهراً للعيان ملامح أزمة اقتصادية في الأفق من أهم مظاهرها مايلي :[٠٩]

- ارتفاع معدل التضخم إلى ٣٠٪ سنة ١٩٩٣ ؛
- بلغ معدل النمو الإقتصادي في المتوسط للفترة (٨٨ـ ٩٣) حولي ٠,٤ ٪ ، أي أن الاقتصاد الجزائري في حالة ركود ؛

- مثلت خدمات المديونية الخارجية سنة ١٩٩٣ حوالي ٨٦٪ (٩,٤ مليار دولار) وهو ما دفع السلطات العمومية إلى طلب إعادة الجدولة ؛

- تقلص كبير في الصادرات خلال فترة (٩٢-٩٣) حيث لم تمثل سوى ٥٠٪ من المستوى الذي كانت عليه سنة ١٩٨٥ بالسعر الجاري .

وإيمانا من السلطات الجزائرية المعنية بخطورة الوضع آنذاك ، تم التشاور حول لجوئها مجددا إلى صندوق النقد الدولي، وبالفعل فقد تم ذلك وانبثق بالتالي برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى، الذي يغطي الفترة من ١ أفريل ١٩٩٤ إلى ٣١ مارس ١٩٩٥ والذي كان يهدف إلى :[١٠]

- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق معدل نمو متوقع بين(٣-٦) ٪ ؛
- تقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية في حدود ١٤٪ ؛
- مواصلة تحرير الأسعار وإلغاء الدعم عن المواد الإستهلاكية ؛
- الإهتمام بالقطاع الفلاحي ، وترقية قطاع البناء والإشغال العمومية ؛
- رفع أسعار الفائدة المطبقة عند إعادة تمويل البنوك .

ومن بين نتائج هذا الإتفاق مايلي :

- بلغت نسبة المواد المحررة أسعارها ٨٥٪ من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك (النقل ، الخدمات البريدية) ؛
- تم تعديل أسعار الكهرباء والحليب والسميد كل ثلاثة اشهر ؛
- كبح معدل التضخم في حدود ٢٩,٠٥ ٪ (بينما كان المعدل المتوقع ٤٠٪) ؛
- تخفيض عجز الميزانية ؛
- تخفيض قيمة الدينار (من ٢٣,٤دج مقابل دولار واحد إلى ٣٥دج مقابل دولار واحد) ؛

- إرتفاع مخزون العملة الصعبة ب ١,٥ مليار دولار أمريكي في نهاية ١٩٩٤ ليصبح المخزون الكلي الأجنبي ٢,٦ مليار دولار أمريكي .

وقد سمح تطبيق هذا الإتفاق بإعطاء وجه إيجابي للجزائر أمام دائنيها وقد نتج عن ذلك استفادة الجزائر من إعادة جدولة ديونها العمومية والخاصة.

د - برنامج التعديل الهيكلي (٢٢ ماي ١٩٩٥-٢١ ماي ١٩٩٨) :

إنه ومن الإتفاقيات السابقة المبرمة بين صندوق النقد الدولي والحكومة الجزائرية ، نالت هذه الأخيرة رضا دائنيها خاصة صندوق النقد الدولي وهو ما عبر عنه (ميشال كامديسوس) بصراحة وفي العديد من المرات، حيث تم تحرير التجارة الخارجية ، وبدا واضحا غلبة القطاع الخاص على نشاط الاستيراد بالخصوص، وأصبح التبادل الحر فعليا، وكل ذلك في إطار التوجه الجديد الذي عملت ولازالت الحكومة الجزائرية تعمل على تنفيذه ، وذلك في إطار برنامج الإنتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق .

إلا أنه رغم ما سبق وجميع الجهود المبذولة من طرف السلطات المعنية إلا أن الاقتصاد الوطني كان لا يزال يعاني من مشاكل عديدة وبالخصوص ثقل خدمات المديونية الخارجية واعتماد الصادرات الوطنية بالدرجة الأولى على النفط إضافة إلى التبعية الغذائية وبعض المشاكل الأخرى كأزمة السكن وتفشي ظاهرة البطالة.

وبالنظر لجميع الظروف السابقة توجهت الحكومة الجزائرية مجددا إلى صندوق النقد الدولي من أجل اعتماد برنامج للتصحيح الهيكلي متوسط الأجل يهدف إلى تعميق إجراءات الاستقرار عن طريق مايلي :[١١]

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات ؛

- تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض ؛

- تحرير أسعار الصرف الأجل والعاجل ستحدد وفق قوى السوق ؛

- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي وذلك عن طريق تقليص النفقات العامة (تقليص اليد العاملة في التوظيف العمومي، التخلي عن التطهير المالي للمؤسسات العمومية ...الخ) وزيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي ؛

- التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول ؛

- مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية لتكون أكثر فعالية في التخفيف من الآثار السلبية لعملية التحول .

كما يهدف هذا الاتفاق كذالك إلى بعث النمو الاقتصادي عن طريق[١٢] :

- فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين الأمر (٢٢/٩٥) ؛

- العمل على تنويع الصادرات من غير المحروقات (إنشاء هيئة تأمين القرض عن التصدير ، وصندوق دعم وترقية الصادرات) ؛

- إنشاء سوق مالي لتسهيل عمليات الخوصصة والحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات ؛

- تعويض صناديق المساهمة بالمجمعات (les holdings) لتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية وتنمية هذه القطاعات ؛

- إصلاح النظام المالي والمصرفي ، وتهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة والخوصصة ، مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة ؛

- طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (omc) ، وبدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم إطار للشراكة والوصول إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر .

وقد تحصلت الجزائر من خلال هذا الاتفاق على قرض قدره ١,٨ مليار دولار أمريكي ، كما قامت بإعادة جدولة الديون طويلة ومتوسطة الأجل لدى نادي باريس من أجل مواجهة احتياجات التمويل والتي قدرها البرنامج ب ٤,٧ مليار دولار (بين ٩٥ /٩٦) و ٣,٧ مليار دولار بين (٩٦ /٩٧) و ٠٣ مليار دولار بين (١٩٩٧/١٩٩٨).

ثالثا: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكييف والتعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري:

بعد انتهاء الاتفاقية المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في ٢٣ ماي ١٩٩٨ ، أصبح من الضروري تقييم حصيلة هذه الاتفاقية ومسارها ، وذلك من اجل معرفة مدى نجاحها أو فشلها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، وهذا كله بغية إصلاح الاقتصاد الجزائري والخروج به من دائرة الفشل .

وفي هذا الصدد هناك إختلاف في وجهات النظر حول مدى ملاءمة هذه السياسات في الخروج بالاقتصاد الوطني من دائرة الخطر، حيث ترى الهيئات الدولية والسلطات العمومية المحلية أنها ناجعة إلى حد بعيد وتجاوزت بكثير المعايير المحددة في الإنفاق. وفي المقابل يرى خبراء الاقتصاد وأغلبية الطبقة الشعبية أن الاقتصاد الوطني لم يخرج من دائرة الخطر ، فبالرغم من التحسينات الملحوظة تبقى الأوضاع هشة ، وبهذا سنحاول في هذه الأسطر التعرف على آثار التكييف والتعديل الهيكلي سواءا كانت ايجابية أو سلبية .

١- الآثار الاقتصادية لبرنامجي التكييف والتعديل الهيكلي :

لقد أسفر تطبيق برنامجي التكييف والتعديل الهيكلي عن معالجة بعض مظاهر الاختلال في العديد من الميادين ، إلا انه وفي المقابل سجل المختصون تراجعا في

بعض المؤشرات والقطاعات، كما أكدوا أن التحسن الملاحظ في بعض المجالات ساهم فيه ارتفاع أسعار النفط بنسبة كبيرة .

ومن أجل إيضاح أكثر سنحاول استعراض الانعكاسات الاقتصادية لبرنامجي التكييف والتعديل الهيكلي على كل القطاعات .

أ- القطاع الصناعي :

انخفض إنتاج قطاع الصناعة بنسبة ٥٠ ٪ بين سنة ١٩٨٩ و ١٩٩٧ ونتيجة تخلي الدولة عن تمويل المؤسسات عن طريق الدعم أو الاقتراض، أصبحت هذه الأخيرة غير قادرة على تصليح آلاتها الإنتاجية أو تجديدها، أما عن معدل نمو الإنتاج الصناعي فقد كان سلبيا بنسبة ١,٤٪ سنة ١٩٩٥ ، وقد وصل التدهور في السنة الموالية حتى بلغ ٨,٧ ٪ ، وهذا راجع لعدم تأقلم المؤسسات مع البرنامج المطبق ،ونجد أن صناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية تتحمل القسط الأكبر من هذا التقهقر نظرا لوزنها في ميدان الصناعة، كما نشير انه ورغم هذا التدهور ، فإن القطاع الصناعي حقق ٨٠٪ من الأهداف التي سطرها سنة ١٩٩٧ ، أما السداسي الأول سنة ١٩٩٨ وهي سنة نهاية تطبيق إجراءات سياسة التعديل الهيكلي ، نجد أن القطاع الصناعي العمومي تمكن من تحقيق نمو قدره ٥,٢٪ [١٣].

ب- القطاع الفلاحي :

نتيجة لإعادة هيكلة القطاع الفلاحي سنة ١٩٨٧ ، نجد أن الإنتاج الفلاحي الصناعي قد تضاعف ثلاث مرات بين ١٩٨٨و١٩٩٤ ، إلا إن القطاع عرف تراجعا سنة ١٩٩٧ بـ١٠,٤٪ مقارنة مع سنة ١٩٩٦(١٤)، وهذا نتيجة عوامل خارجية مثل الجفاف إضافة إلى قلة المساحات المستغلة في هذه السنة ، إلا انه في بداية سنة ١٩٩٨ بدأ هذا القطاع في الإنتعاش حيث بلغت نسبة النمو ١٠,٥٪ ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى الزيادة المسجلة في نسبة الحبوب [١٥].

أما فيما يخص الواردات من المواد الغذائية فلم يتم تقليصها ، بل تفاقمت التبعية الغذائية اتجاه الخارج ، ومازال الإنتاج من الخضر والفواكه غير كاف رغم أن الواردات تميل نحو الانخفاض منذ أن قبلت الجزائر إعادة جدولت ديونها .

ج- قطاع الخدمات :

إن هدف الخدمات العامة هو تحقيق المنفعة العامة والتي تعتبر من أسمى مهام الدولة الجزائرية التي تبنت سياسة التكافل الاجتماعي وتطبيق سياسة العدالة الاجتماعية من خلال مختلف الدساتير.

كما أن مجانية بعض الخدمات مثل التعليم، الصحة ...الخ هي ما كلفت الخزينة العمومية أموالا لايستهان بها، أضف إلى ذلك أن سياسة التعديل الهيكلي تهدف إلى التقشف الاقتصادي، وخاصة في القليل من النفقات الاجتماعية، وإلزامية التخلي عن منطق المجانية في إدماج ذلك ضمن عملية التحولات العامة من خوصصة وغيرها ...إذ أن خوصصة هذا القطاع قطعت أشواطا كبيرة وقد ظهر هذا في بيع المنشآت السياحية وكذلك احتكار شبه كلي للنقل البري من طرف الخواص [١٦].

د- التفتح الاقتصادي والتجارة الخارجية :

فتح قانون النقد والقرض ١٠/٩٠ السوق الجزائرية للمتعاملين الجزائريين والأجانب لعمليات التصدير والاستيراد، وهذا لأن التصدير أصبح اختيارا استراتيجيا للمؤسسات الجزائرية، وحتى نبقي على مفهوم الاستمرارية لأن السوق المحلي أصبح ضيقا، كما أدى قانون النقد والقرض إلى التنمية السريعة في عدة مجالات منها المواد الغذائية وقطع الغيار وغيرها ،وهو ما زاد الفجوة بين القطاع التجاري والصناعي، حيث اتجه الصناعيون إلى احتراف التجارة، وهذا لقلة المخاطرة مقارنة بقطاع الصناعة [١٧].

٢- الآثار الاجتماعية لبرنامجي التكييف والتعديل الهيكلي :

إن الدور الجديد الذي إضطلعت به الدولة الجزائرية من خلال تبنيها لبرنامجي التكييف والتعديل الهيكلي وإقتصارها على تسيير آثارهما السلبية بالنسبة للفئات الأكثر تضررا، قد ساهم بشكل كبير في إستفحال بعض الظواهر الاجتماعية وإنتشارها بشكل واسع في أوساط المجتمع الجزائري وهو ما سنحاول التطرق إليه من خلال إعطاء صورة واضحة حول الانعكاسات الاجتماعية السلبية لبرنامجي التكييف والتعديل الهيكلي من خلال النقاط التالية :

أ- البطالة :

لقد ساهم تطبيق برنامجي التكييف والتعديل الهيكلي في تدهور الأوضاع الخاصة بالتشغيل حيث توضح العديد من البيانات الإحصائية إن نسبة البطالة انتقلت من ٢٣٪ سنة ١٩٩٣ إلى أكثر من ٢٩ ٪ ثم ٢٩,٢٪ سنة ١٩٩٩، ويعود هذا الارتفاع إلى عاملين أساسيين هما :[١٨]

- ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات، حيث تجاوز في المتوسط ٢,٨ ٪ سنويا ، وهو ما أدى إلى تزايد القوة العاملة التي ارتفعت من ٥,٨٥ مليون سنة ١٩٩٠ إلى ما يزيد عن ٧,٨ مليون سنة ١٩٩٦ ثم ما يقارب ٨,٢٥ مليون سنة ١٩٩٨ [١٩] .

- التسريح الكبير للعمال نتيجة حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية ، حيث تؤكد المعطيات الكمية المتاحة أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز ٥٠٠ ألف عامل خلال الفترة ١٩٩٤/١٩٩٧ نتيجة تصفية وخوصصة حوالي ٩٨٦ مؤسسة ، ليصل هذا العدد إلى ٢,٥ مليون بطال سنة ٢٠٠١ مقابل ٢,٤ مليون بطال سنة ٢٠٠٠ .

إن هذا الكم الهائل السالف الذكر سيضاف إلى عدد الباحثين عن العمل والذي يقدر سنويا ما بين ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ألف باحث عن العمل ، وهو ما يزيد

من تعقيد الأمور ، حيث تؤكد بعض الدراسات المتخصصة أنه وللقضاء على البطالة يجب توفير مابين ٧٠٠ إلى ٧٥٠ ألف منصب عمل سنويا لمدة ثلاث سنوات متتالية ، في حين أنه وللحفاظ على المستوى الحالي يتطلب ذلك خلق أكثر من ٢٥٠ ألف منصب عمل سنويا.

ب- ظاهرة الفقر:

لقد ساعد تدهور قطاع التشغيل وغياب تحسين ظروف المعيشة وتطبيق برنامجي التكييف والتعديل الهيكلي وما أنجر عنه من زيادة في أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع نتيجة تحرير التجارة إضافة إلى الزيادة المحتشمة في الأجور في تكريس وتوسيع ظاهرة الفقر [٢٠] بشكل واسع حيث خلال العشرية ١٩٨٨/١٩٨٨ تؤكد أن هناك ١٤ ٪ من المجتمع يعيشون تحت مستوى خط الفقر منها ٧٠ ٪ في الأرياف، وقد ارتبط الفقر بضعف مستوى التعليم والتمدرس ، أي أن ٦٠ ٪ من الفقراء ليس لأرباب عائلاتهم أي مستوى تعليمي، كما أن نسبة البطالة مرتفعة لدى الفقراء حيث قاربت ٤٤٪ بالمناطق الحضرية و ٣٥ ٪ في المناطق الريفية، وبالتالي فالبطالة تعتبر من أهم مقاييس الفقر في الجزائر، وكل ما سبق مرتبط بتخفيض بعض النفقات في إطار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والذي تمخضت عنه آثار سلبية على المدى المتوسط والطويل إنعكست على ظروف معيشة الفقراء [٢١].

ج- الصحة والتعليم:

يحظى قطاع التربية والتعليم بإهتمام كبير من طرف الدولة إلا أنه ونظرا لتطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي ، فقد انخفضت ميزانية التسيير للقطاع منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٤,٧٣٪ سنة ١٩٩٤ إلى ٤,٠٢٪ سنة ١٩٩٩ ، وإن دل هذا على شيء إنما يدل على تراجع الأهمية النسبية لقطاع التربية الوطنية لصالح قطاعات أخرى، أما بالنسبة لميزانية التجهيز لنفس القطاع

فلم تكن أحسن من ذلك، فقد انخفضت هي الأخرى وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٠,٧٪ سنة ١٩٩٤ إلى ٠,٥٥٪ سنة ١٩٩٩، هذا مع إقتران تقلص النفقات العامة المخصصة لقطاع التربية بالارتفاع الفاحش في أسعار الأدوات والكتب المدرسية في ظل التراجع الكبير لدخل الأسر الجزائرية، وهو ما إنعكس بالسلب إلى حد أن بعض الأسر وخاصة في الأرياف وحسب تحقيق للمركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط (CENEAP) أصبح يفضل عدم تعليم أبنائه نظرا لإرتفاع تكاليف المدارس.

أما النفقات العامة لقطاع الصحة العمومية فلم تكن هي الأخرى بأحسن من القطاع الأول حيث تبرز البيانات الإحصائية أنه ورغم تضاعف المبالغ المخصصة بالأسعار الجارية تقريبا خلال الفترة ١٩٩٣/٢٠٠٠ لميزانية التجهيز إلا أنها كنسبة من النفقات العامة من ميزانية الدولة قد إنخفضت من ٥,٥٪ إلى ٣,٥١ ٪ أي من ١,٣٤ ٪ إلى ٠,٩٩ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى تدهور كبير في الخدمات المقدمة من طرف هياكل هذا القطاع الضروري [٢٢].

د- الأجور:

انخفض الدخل الحقيقي بنسبة ٣٠ ٪ بين ١٩٩٤/١٩٩٦، وقد إنخفض الحد الأدنى للأجور الحقيقية بشكل حاد خلال الفترة ١٩٩٤/١٩٩٧، وكل ذلك يرجع أساساً إلى إلغاء الدعم الذي أدى إلى تضاعف أسعار الأغذية وأسعار منتجات الطاقة عام ١٩٩٤/١٩٩٥ والتي زادت بنسبة ٦٠ ٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦، كما ألغي دعم جميع المواد الغذائية سنة ١٩٩٦، مما أدى إلى انخفاض الأجور الحقيقية، وقد انعكس ذلك على مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان [٢٣].

هـ- الاستقرار والاضطراب الاجتماعي:

لقد ساهمت الوضعية الاجتماعية طيلة فترة الإصلاح وبعدها والى اليوم في تكريس الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار النفسي والاجتماعي ، بسبب الحرمان الاجتماعي الذي بات ظاهرا للعيان والإحساس بالبؤس والذل من خلال أساليب التوزيع والمساعدة المقررة في إطار الشبكة الاجتماعية ، فضلا عن سوء الأحوال والتوقع حول مستقبل الأوضاع الاقتصادية في الجزائر ، فمعظم العاملين باتوا خائفين على مناصب عملهم، وساد نوع من عدم اليقين بشأن مناصب عملهم ومدا خيلهم، فأصبحت الفئة العظمى غير متيقنة من الاستمرار في مناصب عملها بين اليوم والغد ، وكذا توقع إنقطاع مداخيلهم وعدم انتظامها وقد زاد من حدة الوضع تحويل عقود العمل من عقود الاستخدام الدائم إلى عقود العمالة التعاقدية، وقد تجلى بوضوح عدم الاستقرار والاضطراب الاجتماعيين في الإضرابات والتظاهرات المناهضة للإصلاحات الاقتصادية والمناداة بضرورة عدم تحمل تكلفة الإصلاحات ودفع فاتورة المديونية، ففي عام ١٩٩٠ بلغ عدد الإضرابات ٢٠٢٣ إضرابا، وقد تم تنظيم إضراب عام لمدة يومين سنة ١٩٩١[٢٤].

ولعل ما يبرز حدة الانعكاسات الاجتماعية السلبية على المجتمع الجزائري هو الإعتراف الضمني لخبراء الصندوق والبنك الدوليين من خلال إقرارهما لشبكات الأمان الاجتماعي ضمن برامج التكييف الهيكلي بغية التقليل من حدة هذه الآثار على الفقراء، وذلك بتشكيل شبكات الأمان الاجتماعي والعمل على إصلاحها باستمرار بما يخدم مصلحة الطبقات المتضررة وذلك من خلال إنشاء :

- برنامج الأشغال العامة ليحل محل الدعم العام .
- نظام التأمين ضد البطالة لتسهيل هيكلة القطاع الصناعي .

فبرنامج الأشغال العامة في حد ذاته يشكل هدرا للطاقات البشرية، وللعدالة الاجتماعية في الوقت ذاته كما يشكل بؤرة للحرمان ومهزلة كبرى للفرد الجزائري، حيث يتم تشغيل المحتاجين والراغبين في العمل بأجر يقل عن الحد الأدنى المضمون بمقدار النصف تقريبا ، وذلك في أنشطة محلية (تشجير، تنظيف الشوارع، أعمال المياه...الخ) وشاقة غالبا .

مما يتطلب القدرة على العمل باستمرار، فأجرة العامل غير كافية لتغطية حاجاته الغذائية لتمكينه من تجديد قوة عمله مما انعكس على صحة الفرد ذاته (سوء التغذية).

رابعاً: محاولة تقييم الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:

قد لا يبدو غريبا أن نقوم بتقييم جيل كامل من الإصلاحات وهذا بغية الاستفادة من مزاياه ومحاولة تجنب سلبياته فيما يخص اعتماد الجيل الثاني من الإصلاحات ولذلك فقد كان من الواجب بل من الضروري محاولة تقييم ولو بسيطة للجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، وسنحاول بالتالي الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي نراها ضرورية عند الخوض في عملية التقييم .

١ – النمو الاقتصادي : (يقاس بالتطور الحاصل في الناتج الداخلي الخام)

سجل معدل النمو الاقتصادي تحسننا ولو بمعدلات متواضعة ، حيث كان هناك تحسن مستمر في معدل نمو الناتج المحلي الخام خلال فترة التصحيح الاقتصادي، والجدول التالي بوضوح ذلك

الجدول رقم(٤): تطور نمو الناتج المحلي الخام .

نسبة مئوية (٪)

السنوات	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٠٠
الناتج المحلي الخام	-٥,٦	-٠,٢	-٠,٧	+١,٩	-٤,٩	-١,٣	-٠,١	-٢,٠	-٢,٢	-٠,٩	+٣,٩	+٤	+٤,٥	+٥,١	+٣,٢	+٢,٦

المصدر : بن ناصر عيسى ، مرجع سابق ،ص ١٣٠.

ونشير إلى أن التحسن في معدل النمو لسنة ١٩٩٨ يعود لأسباب أخرى خارجية ، وهي إرتفاع أسعار النفط (التي تمثل ٩٥ ٪ من الصادرات و٣٠ ٪ من الناتج المحلي الخام) وللتحسن في قيمة الدولار الأمريكي مقارنة مع العملات الأخرى، إضافة إلى الظروف المناخية الملائمة التي أدت إلى التطور الحاصل في الإنتاج الزراعي سنتي ١٩٩٥/١٩٩٦.

٢ – الميزانية العامة :

سجلت هي الأخرى تحسنا مستمرا خلال فترة التصحيح الاقتصادي أو حتى بعد ذلك وهو ما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم(٥) : تطور الموازنة العامة للدولة بالنسبة للناتج المحلي الخام .

نسبة مئوية (٪)

السنة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
العجز او الفائض	-٨,٧	-٤,٤	-١,٤	٣	١,٣	٢,٩

المصدر : ١- عبد الحق بوعتروس ، مرجع سابق ،ص ٧ .

٢ – روابح عبد الباقي، غياط الشريف ، مرجع سابق ، ص ٥.

ويرجع برأينا هذا الفائض إلى زيادة التحصيل الضريبي، والانخفاض النسبي للنفقات العامة بسبب السياسة التقشفية المنتهجة ، حيث تبرز البيانات الإحصائية أن الإيرادات إرتفعت من ٢٧,٦ ٪ إلى ٣٣ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال سنوات ١٩٩٥ ،١٩٩٦ ،١٩٩٧ على الترتيب ، في حين أن النفقات العامة شهدت في المقابل إنخفاضا واضحا رغم الارتفاع الطفيف لسنة ١٩٩٧ ، حيث بلغت على التوالي ٣٣,٦ ٪ ، ٢٩ ٪ ٣١ ٪ للسنوات ١٩٩٥ ،١٩٩٦ ، ١٩٩٧,

٣ – التضخم :

سجلت معدلات التضخم تراجعا هاما ومستمرا مع نهاية فترة التصحيح وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (٦) : تطور معدلات التضخم .

نسبة مئوية (٪).

السنة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
معدل التضخم	٣٨,٥	٢١,٧	١٨,٧	٧	٥	٢,٦	٠,٣٤

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني لسنة ٢٠٠٠ ، الجزائر ، ماي ٢٠٠١ ، ص ٢١.

وقد جاء هذا التطور في معدلات التضخم كنتيجة طبيعة لسياسة الميزانية العامة المتبعة والمدعومة بتدابير نقدية صارمة.

٤ – ميزان المدفوعات واحتياط الصرف :

سجل ميزان المدفوعات نتائج حسنة وهذا كنتيجة طبيعية لإنخفاض ضغط المديونية الخارجية والمساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية وهو ما ساعد على إعادة تكوين احتياط الصرف ، وبلوغها

مستوى عال جدا ، بما يسمح بالتحكم في قيمة العملة ، وتقليص اللجوء إلى القروض لتمويل الاستيراد والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (٧) : تطور إحتياطي الصرف خلال الفترة (١٩٩٣ – ٢٠٠٠) .

الوحدة : (مليار دولار)

السنوات	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
المبلغ	١,٥	٢,٦	٢,١	٤,٢	٨	٦,٨٤	٤,٤١	١١,٩

المصدر : بن ناصر عيسى، مرجع سابق ،ص ١٣١ .

وقد ساعد إرتفاع البرميل من البترول في تحقيق كل ما سبق ، حيث تجاوز أكثر من ١٩ دولاراً للبرميل خلال سنتي ١٩٩٦/١٩٩٧ ، مما سمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري ، مما أثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات ، وهو ما سمح للجزائر برفع إحتياطاتها الدولية، إلا أننا نسجل تراجعا نسبيا لها خلال سنة ١٩٩٨ بـ ٦,٨٤ مليار دولار وذلك بسبب تراجع أسعار المحروقات ، حيث بلغ متوسط سعر البرميل خلال هذه السنة ١٣ دولاراً، هذا من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع خدمة الدين الخارجي .

٥ – المديونية الخارجية :

من المعروف أن تطور حجم الدين الخارجي لا يمثل في حد ذاته أزمة لأن هذه الأخيرة تبدأ عندما تتجاوز معدلات خدمة الدين الحدود المسموح بها ، وهذا لا يعني أن بلوغ حجم المديونية مستوى عالي لا يعتبر سببا كامنا لإندلاع الأزمة في أية لحظة ، وهذا خصوصا في الدول النامية والتي لا تتحكم في أسعار معاملاتها الخارجية، وهذا بالنظر للآليات المتعددة التي تستخدمها الدول المتقدمة كسعر الصرف وسعر الفائدة ، وهو ما ينجر عنه تبعات وآثار سلبية عدة.

والجدول التالي يوضح تطور المديونية الخارجية وخدمتها خلال الفترة (١٩٩٣- ٢٠٠٣):

الجدول رقم (٩) : تطور الديون الخارجية وخدماتها للفترة (١٩٩٣- ٢٠٠٣)

الوحدة : (ملياردولار)

السنة	الديون متوسطة وطويلة الأجل	الديون قصيرة الأجل	الإجمالي	خدمة الدين	خدمة الدين إجمالي الصادرات
١٩٩٣	٢٥,٠٢٤	٠,٧٠٠	٢٥,٧٢٤	٩,٠٥٠	٨٢,٢
١٩٩٤	٢٨,٨٥٠	٠,٦٣٦	٢٩,٤٨٦	٤,٥٢٠	٤٧,١
١٩٩٥	٣١,٣١٧	٠,٢٥٦	٣١,٥٧٣	٤,٢٤٤	٣٨,٨
١٩٩٦	٣٣,٢٣٠	٠,٤٢١	٣٣,٢٢٢	٤,٢٨١	٣٠,٩
١٩٩٧	٣١,٠٦٠	٠,١٦٢	٣١,٢٢٢	٤,٤٦٥	٣٠,٣
١٩٩٨	٣٠,٢٦١	٠,٢١٢	٣٠,٤٧٣	٥,٠٨٠	٤٧,٥
١٩٩٩	٢٨,١٤٠	٠,١٧٥	٢٨,٣١٥	٥,١١٦	٣٩,١
٢٠٠٠	٢٥,٠٨٨	٠,١٧٣	٢٥,٢٦١	٤,٥٠٠	١٩,٨
٢٠٠١	٢٢,٣١١	٠,٢٦٠	٢٢,٥٧١	٤,٤٦٤	٢٢,٢
٢٠٠٢	٢٢,٥٤٠	٠,١٠٢	٢٢,٦٤٢	٤,١٥٠	٢١,٧
٢٠٠٣	٢٣,٢٠٣	٠,١٥٠	٢٣,٣٥٣	٤,٣٥٨	١٦,٧

Source: media bank n=70 , fevrier-mars 2004 , pp14 -16

من الجدول أعلاه نلاحظ الانخفاض المحسوس لمؤشر خدمة الدين الخارجي، وذلك نظرا للأثر الايجابي لإعادة الجدولة ، فالمعطيات المبينة أعلاه تبرز أن خدمة المديونية انخفضت لأول مرة إلى حدود ٤ مليار دولار سنة ١٩٩٤ ، بمعنى أنها تقلصت إلى أكثر من النصف بعدما كانت تتجاوز٩ مليار دولار خلال الفترة ٩٠-٩٣ ، ثم سجلت ارتفاعا نسبيا سنة ١٩٩٨ ، ويرجع ذلك حسب رأينا إلى عاملين أساسيين هما انخفاض أسعار البترول وإرتفاع خدمات الدين المستحقة الدفع ، وهذا رغم تراجع أقساط الفائدة في نفس السنة .

إن مثل هذه النجاحات في ضبط التوازنات المالية والنقدية ينبغي النظر إليها كوسيلة ظرفية لأنها لاتضمن النمو المتواصل للاقتصاد الوطني ، وهذا إستنادا إلى تقرير الأمم المتحدة التي صنفت الجزائر في المرتبة المائة بعدما كانت تحتل المرتبة

٩٥ في تقرير عام ٢٠٠٠ ، ويعتمد هذا الترتيب على معايير أغلبها إجتماعية منها نسبة الأمية وطول العمروالتوفرعلى الحاجيات الأساسية اليومية ، وقد قدرت بعض الجهات المختصة تلبية هذه الحاجات على توفر الفرد على دخل لا يقل عن ١ دولار يوميا، وفي المقابل تشير بيانات إحصائية أن ٢٥٪ من إجمالي الجزائريين يتقاضون أكثر من ٢ دولار يوميا، كما أن ٢٢,٦٪ يعيشون تحت عتبة الفقر .

فهذه البيانات الإحصائية تبين مدى إنخفاض مستوى المعيشة في البلاد بالرغم من المداخيل المحققة ، إذ بلغت إحتياطات الصرف ١١,٩ مليار دولار سنة ٢٠٠٠، والتي كان من المفروض أن توجه لإنعاش الاقتصاد الوطني حسب تصريحات مسئولة، فأين ذلك ؟

إن الدولة الجزائرية بذلت جهودا مضنية في سبيل إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي، وقد صرحت في الكثير من المناسبات أنها وصلت إلى تحقيق المتوازنات الاقتصادية الكلية ، إلا أننا وفي المقابل لا نستطيع الإنكار أن الكلفة الاجتماعية باهظة وهذا باعتراف خبراء من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبالرغم من وجود هذه الآثار السلبية ، إلا أن هاتين الهيئتين الماليتين تصران على تطبيق هذه البرامج وهذا بالرغم من تصاعد الجهات المنددة بها وظهور شعارات التكييف ذو الوجه الإنساني ، وهو ما جعل البنك العالمي يقترح بعض الحلول منها شبكات الأمان الاجتماعي وتأسيس صناديق التعويضات .

وهو ما قامت به السلطات الجزائرية فعليا حيث شرعت في وضع أجهزة للحماية الاجتماعية بهدف توفير قدر من الحماية خاصة للفئات الفقيرة التي ستتأثر سلبيا في الأجل القصير بإجراءات التصحيح الاقتصادي وهذا إعتمادا على العناصر التالية :

١ – الشبكة الاجتماعية (دعم المداخيل): [٢٨]

إنه ومع نهاية دعم الميزانية لأسعار السلع والخدمات، وتحرير الأسعار الذي تسارع منذ ١٩٩٢ ، فإن أسعار دعم المواد الواسعة الاستهلاك (المواد الغذائية الأساسية والأدوية ...) تركت المجال لسياسة دعم المداخيل (الشبكة الاجتماعية).

ولذلك فقد قامت السلطات العمومية سنة ١٩٩٢ بدفع تعويض للأشخاص الذين لا يتوفرون على دخل (icsr) وقد كان مبلغ هذا التعويض في الأول يبلغ ١٢٠ دج في الشهر، حيث وجهت هذه المنحة لحوالي ٦,٤ مليون شخص صرحوا بأنهم بلا دخل .

وبالنظر إلى ما حملته هذه المنظومة من سلبيات والتي نذكر منها :

- المبلغ الزهيد لهذه المنحة بالنظر إلى سعر المواد الأساسية ؛
- لقد كان عدد كبير من الأشخاص يتقاضون هذه المنحة رغم إن وضعيتهم لم تكن تبرر ذلك، في حين أن مستحقيها الحقيقيين كانوا لا يتقاضونها ؛
- الصعوبات الكبيرة التي إعترضت المجالس الشعبية البلدية المكلفة بتسيير هذه المنحة وهذا بسبب العدد الكبير من المرشحين لتقاضي هذا التعويض والذين يتقدمون إلى شبابيكها ومن اجل كل ما سبق فقد أعيد النظر في مضمون هذه المنحة وشكلها، كما أعيد تحديد المستفيدين منها، ولذلك وفي أكتوبر ١٩٩٤ تم تعويض هذه المنحة بصيغتين جديدتين لدعم الفئات التي ليس لها دخل، ونقصد بذلك منحة التضامن الجزافية (AFS) والتعويض عن الأنشطة ذات المصلحة العامة (IAIG).

أ - منحة التضامن الجزافية (AFS) :

وقد خصصت هذه المنحة لأرباب الأسر المفتقدين إلى دخل والبالغين ٦٠ عاما فأكثر، إضافة إلى الأشخاص المعوقين وغير القادرين عن العمل (دون شرط السن في هذه الحالة)، وتم رفع مبلغ المنحة إلى ٦٠٠ دج في الشهر مع زيادة

١٢٠دج في الشهر لكل شخص على نفقة رب الأسرة في حدود ثلاث أشخاص ، ثم رفعت قيمتها إلى ٩٠٠ دج في الشهر إبتداءا من سنة ١٩٩٦ .

ب – التعويض عن الأنشطة ذات المصلحة العامة :

يدفع هذا التعويض للأشخاص في سن العمل والذين ليس لهم دخل في مقابل مشاركتهم في أشغال ذات مصلحة عامة في ورشات البلدية ، وكان مبلغ هذا التعويض في الأول في حدود ٢١٠٠ دج في الشهر ولكنه رفع فيما بعد إلى ٢٨٠٠ دج ، وهو ما يمثل أقل من نصف قيمة الحد الأدنى من الأجر الوطني المضمون كما أن المبالغ المدفوعة للمستفيدين من هذه المنحة تحسب تبعا للأيام التي أشتغل فيها المستفيد فعلا.

إن التقييمات الأولية لمنظومة الشبكة الاجتماعية تؤكد عدم فعاليتها ونجاعتها في التخفيف من حدة الفقر ومن الأمثلة التي تدعم ذلك نذكر مايلي :

- إن مجموع المستفيدين من الشبكة الاجتماعية قد تقلص من حوالي ٦,١٥ مليون شخص في سنة ١٩٩٥ إلى حوالي مليون شخص سنة ١٩٩٧ ، وكذلك تراجع عدد الورشات المفتوحة في إطارالأنشطة ذات المصلحة العامة من حوالي ٣١٠٠ ورشة سنة ١٩٩٥ إلى أقل من ٩٠٠ ورشة سنة ١٩٩٧.

- تبلغ منحة التضامن الجزفية لأسرة مكونة من أربع اشخاص مبلغ ١٢٦٠ دج في الشهر أو١٥١٢٠ دج في السنة أي أن حصة كل فرد من هذه الأسرة تكون في حدود ٣٧٨٠ دج في العام ، وهذا المبلغ أدنى بثلاث مرات عن الحد الأدنى للفقر (حد الفقر الغذائي) الذي تم تقييمه بمبلغ ١٠٩٠٠ دج عام ١٩٩٥ .

- إن شرط عدم التوفر على أي مدخول للإستفادة من المنحة الجزائية للتضامن يقصي كل الأشخاص الذين يتوفرون على قدر قليل من الموارد ، حتى وإن كان مستوى هذه الموارد يجعلهم عند حد أدنى للفقر .

٢- مكافحة البطالة : [٢٩]

أمام تفاقم مشكلة البطالة التي تشمل على الخصوص المقبلين على العمل لأول مرة ، وكذلك العمال المطرودين من عملهم لأسباب اقتصادية تم إعداد جملة من البرامج لمكافحة البطالة ، سيما تجاه الشباب فقد تم الشروع في أربعة برامج تدعى ترقية الشغل (التشغيل المأجور بمبادرة محلية ، أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة ، عقود التشغيل المسبق ، والمساعدة على إنشاء مقاولات صغرى) ، وكذلك تم الشروع مؤخرا في برنامج لدعم التشغيل من خلال منح القروض المصغرة كما يلي : [٣٠]

أ ـ برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية :

منذ بداية ١٩٩٠ تمت إقامة الترتيبات المهنية لإدماج الشباب والتي تتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب الشغل المأجور بمبادرة محلية، وكانت هذه الترتيبات ترمي الى مساعدة الشباب البطالين على إكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة في مدة تتراوح بين ثلاث أشهر وإثنا عشرة شهرا ، وتتولى توظيف هؤلاء الشباب الجماعات المحلية.

وتتلقى المؤسسات المحلية والإدارات مقابل عرض مناصب العمل معونة مالية من صندوق المساعدة على تشغيل الشباب (FACJ) ، والذي تم تعويضه سنة ١٩٩٦ بالصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSES) والذي يتمتع بصلاحيات أوسع من الصندوق السابق مع إقامة ترتيبات جديدة للتشغيل والواقع أن هذا الشغل ظل هامشيا ، حيث لم يستفد منه سوى شباب تتراوح نسبتهم بين ٣٪ و٤ ٪.

ب - برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة :

يتوجه هذا البرنامج إلى الشبان المقبلين على العمل لأول مرة والذين لا يتوفرون عموما على مستوى تعليم عالي بصفة خاصة ، ويتميز بأن مناصب

الشغل المقترحة تنصب على أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات ، ويتولى تمويل هذا البرنامج الصندوق الإجتماعي للتنمية ، وقد أسند تسييره إلى وكالة التنمية الإجتماعية .

ج- برنامج عقود الشغل المسبق :

يتوجه هذا البرنامج إلى الشبان البطالين الحاملين لشهادات جامعية والتقنيين السامين البالغين من العمر ١٩ إلى ٣٥ سنة ، كما يتوجه إلى البطالين الذين سبق لهم أن إشتغلوا في برامج ترقية مثل الشغل المأجور بمبادرة محلية ، أو الأنشطة ذات المصلحة العامة ، حيث تبلغ مدة العقد سنة ، ويمكن تجديدها مرة واحدة لمدة ستة أشهر بطلب من رب العمل ، ويتولى تمويل هذا البرنامج وكالة التنمية الاجتماعية حيث يساهم رب العمل أثناء الفترة الثانية بنسبة ٢٠٪ من الأجرة المدفوعة للمستفيد والتي تبلغ ٦٠٠٠ دج في الشهر بالنسبة للجامعيين و٤٥٠٠د.ج في الشهر للتقنيين السامين .

د- برنامج المساعدة على إنشاء مقاولات صغرى :

دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في السداسي الثاني من سنة ١٩٩٧ ، وهو موجه للمواطنين من الشبان والإطارات الذين شملتهم إجراءات تخفيض عدد العمال في إنشاء مقاولاتهم خاصة.

ويتم تدعيم هذا البرنامج ماليا من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وحرصا على تسهيل منح القروض البنكية للراغبين في إنشاء مقاولاتهم الخاصة، تم في سنة ١٩٩٨ إنشاء صندوق ضمان إستثمارات المقاولات الصغرى من تمويل عمومي .

هـ- برنامج القروض المصغرة (Micro Crédit)

يوجه هذا البرنامج لكل الأشخاص الذين ليس لهم منصب شغل والذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٦٠ سنة بما فيهم البنات وربات البيوت ، ومن بين ترتيبات هذا البرنامج الآتي :

- ❖ يمكن منح قرض بنكي للمساعدة على إنشاء نشاط يختاره طالب القرض الصغير ، مع العلم أن مبلغ القرض يتراوح ما بين ٥٠٠٠٠- ٣٥٠٠٠٠ دج ؛
- ❖ للحصول على القرض الصغير يتعين على طالبه توفير ما لا يقل عن ٠٥٪ من مبلغ القرض المطلوب من ماله الخاص ؛
- ❖ يدفع المستفيد فوائد بنكية بمعدل ٠٢٪ والباقي تتحمله الخزينة ؛
- ❖ تم إنشاء صندوق ضمان برأس مال ٤ ملايير دج من أجل طمأنة البنوك وتسهيل منح القروض ؛
- ❖ تتولى وكالة التنمية الاجتماعية تسيير هذه الترتيبات .

إن مختلف الترتيبات التي وضعت لمكافحة البطالة تبدو غير كافية للتخفيف من حدتها لأنها تقترح معالجة اجتماعية لها بدلا من المعالجة الاقتصادية ، غير أن ترتيبات المساعدة على إنشاء المؤسسات الصغرى تبدو واعدة أكثر من غيرها لأنها يمكن أن تنتهي بإنشاء مناصب شغل أقل عشوائية وأكثرها إستقرارا نسبيا .

ورغم أن الدولة الجزائرية تبنت سياسة اجتماعية للحد من ظاهرة الفقر ، فإنها لم تتكفل بأزيد من ١٠٪ من الفقراء، اذ لم يتجاوز الأشخاص المتكفل بهم اجتماعيا خلال سنة ٢٠٠٠ ما يقارب ١,١ مليون شخص في مختلف البرامج الاجتماعية .

الخاتمة: (الاستنتاجات والاقتراحات)

بعد ثماني سنوات تقريبا من انتهاء المدة المخصصة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي لسنة ١٩٩٥ من أن هذا البرنامج مكن الجزائر من تحقيق بعض التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي ، إلا أنه لم يثمر على صعيد النمو والاستثمار حيث لم يؤد إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، كما أن نتائجه الاجتماعية مكلفة جدا .

واعتبارا لكل ما سبق يمكننا استخلاص النتائج التالية :

١ – أدت سياسة التقشف النقدي إلى ضبط الكتلة النقدية وتقليص التضخم التالي كما سمحت هذه السياسة بإعادة تكوين إحتياطي قوي من العملات الأجنبية .

٢ – إفلاس وتصفية العديد من المؤسسات لاسيما العمومية منها، كما أن تحرير التجارة الخارجية أدى الى تقلص الحصص السوقية للمؤسسات الباقية مما زاد في تفاقم وضعها المالي .

٣ – استفحال ظاهرة البطالة وإنتشار التشغيل الذي يطغى عليه الطابع المؤقت بشكل واسع .

٤ – اقترن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي بإنتشار الإضطرابات والظواهر الاجتماعية السلبية كالفقر والأمراض وانخفاض مستوى المعيشة .

٥ – إن جل النتائج الإيجابية المحققة ـ وبالأخص الاقتصادية ـ لم تكن إلا نتيجة لارتفاع أسعار النفط وقيمة الدولار، ضف إلى ذلك الكميات المعتبرة من الأمطار التي تساقطت ،والتي سمحت بزيادة الإنتاج الفلاحي .

وبالنظر إلى كل ما سبق فإنه ومن الضروري العمل الجاد من أجل تفادي الآثار السلبية لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، خاصة في ظل التحديات الجديدة التى تفرضها العولمة، ومن ثم كان لزاما تأهيل الاقتصاد الجزائري حتى

يندمج في الاقتصاد الدولي وفق المستجدات الأخيرة وذلك اعتمادا على مجموعة من المقترحات والوصيات التي برأينا تمكن الجزائر من ذلك :

١ – إصلاح المنظومة المصرفية، وذلك بالاعتماد على وسائل التسيير البنكي المتعارف عليها دوليا.

٢ – جذب الاستثمارات الأجنبية وإزالة القيود أمامها وتوجيهها إلى المجالات الأكثر أهمية في الإقتصاد.

٣ – تأهيل المؤسسات الجزائرية في إطار الشراكة مع مؤسسات أجنبية الشيء الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها وتحسين جودتها ، حتى تكون قادرة على النافسة الدولية .

٤ – يجب أن تكون الجوانب السياسية والإستقرار الإجتماعي في صدارة الأولوية، وهذا لتوفير الجو المناسب من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني .

٥ – العمل على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري لبعث الثقة لدى الأعوان الاقتصاديين .

٦ – يجب أن يعطي التصحيح الإقتصادي أولوية للعدالة الإجتماعية و القضاء التدريجي على الفقروالبطالة، وهذا دون التخلي عن الأهداف الاقتصادية البحتة .

الهوامـــــش :

(١) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العادية الثانية عشر، نوفمبر ١٩٩٨، ص ١١ .

(٢) النشاشيبي كريم وآخرون، الجزائر : تحقيق الاستقرار و التحول نحو اقتصاد السوق (واشنطن، صندوق النقد الدولي ،١٩٩٨) ، ص ٦.

(٣) نفس المرجع السابق ، ص ٨ .

(٤) عبد الله بلوناس ، برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول: «تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الإندماج في الحركية الاقتصادية العالمية» ٢٩- ٣٠أكتوبر ٢٠٠١ ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص ٣

(٥) روابح عبد الباقي، غياط شريف ، الآثار الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر (www. Google.com).

(٦) بطاهر علي، «سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر» مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة سطيف، ص ص١٨١-١٨٢.

(٧) كمال رزيق ، بوعزوز عمار ، «التصحيح الهيكلي وأثاره على المؤسسة الإقتصادية في الجزائر»، الملتقى الدولي حول «تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الإندماج في الحركية الإقتصادية العالمية»، ٢٩-٣٠ أكتوبر ٢٠٠١ كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص ص ٤-٥.

(٨) نفس المرجع السابق ، ص ٥.

(٩) عبد الله بلوناس، مرجع سابق ، ص ٥.

(١٠) كمال رزيق، بوعزوز عمار ، مرجع سابق ، ص ص ٥- ٦.

(11) Benissad Hocine, l'ajustement structurel:l'experience du Maghreb, Algerie:opu,1999,p63.
(12) Ibid,p64.
(١٣) مدني بن شهرة، «سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر»، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٨ ، جامعة تيارت، فبراير ٢٠٠٥ ، ص ٧.
(14) Miraoui abd elkrim, Comptabilité, pas, et Croissance, Seminaire Nationale sur ajustement structurel-Université d'Oran, mai1997.
(15) S .Bedrani, Agriculture et Alimentation en Algerie, Faiblesse et Politique, Cread, 1993.
(١٦) مدني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص ١٠.
(١٧) نفس المرجع السابق ، ص ٩.
(١٨) روابح عبد الباقي، علي همام، التقييم الأولي لمضمون النتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، الملتقى الدولي حول العولمة وبرامج التصحيح الهيكلي والتنمية ، جامعة فرحات عباس، سطيف، ١٥-١٦ماي ١٩٩٩.
(١٩)روابح عبد الباقي ،علي همام ، أثر إعادة الهيكلة الصناعية على سوق العمل في الجزائر ،الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية، جامعة قسنطينة ، ٢٩-٣٠ ماي ٢٠٠٠.
(٢٠) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص ٨٦.
(٢١) مدني بن شهرة مرجع سابق ،ص ١٠.
(٢٢) روابح عبد الباقي، غياط شريف، مرجع سابق، ص ٩.
(٢٣) كريم انور النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص ٨١.
(24) Said Chikhi, Ajustement struturel configurtion sociale et precarition des conditions d'existence en Algerie, cread Alger, 1991, p23.
(٢٥) عبد الحق بوعتروس، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر: الإنجازات والتحديات، الملتقى الدولي حول «تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الإندماج في الحركية الاقتصادية العالمية» ٢٩- ٣٠ أكتوبر

٢٠٠١ ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص ١.

(٢٦) روابح عبد الباقي، غياط شريف، مرجع سابق، ص ٥.

(٢٧) نفس المرجع السابق ، ص ٦.

(٢٨) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص ص ١٠٣-١٠٦.

(٢٩) نفس المرجع السابق، ص ص ٩١-٩٤.